

مواقف تؤجّج الحريق ولا تُطفِئُهُ

قراءةٌ في المواقف والتصريحات الفلسطينية والعربية والإسلامية والدولية الرسمية إزاء العدوان الصهيوني على المسجد الأقصى المبارك

إعداد

عمر حمَّاد

تحرير ومراجعة

هشام يعقوب

مؤسسة القدس الدولية

قسم الأبحاث والمعلومات

آب/أغسطس 2025

المقدمة

منذ أن وقعت مدينة القدس كاملة تحت الاحتلال الإسرائيلي عام 1967، والمسجد الأقصى المبارك يتعرض لحملة تهويدية ممنهجة، تستهدف طمس هويته الإسلامية، ومحو رمزيته الحضارية، وتغييب حضوره التاريخي والديني في الوعيين العربي والإسلامي.

وقد بلغ هذا الاستهداف مستوى متقدمًا خلال عام 2025، إذ تواصلت الاقتحامات اليومية التي تنفذها جماعات "المعبد" المتطرفة وأنصارها، وترافقت مع تشديد القيود الأمنية على دخول المصلين، وتسارع في أعمال الحفر تحت المسجد وفي محيطه، وهذا ما يُنذر بخطر مباشر يهدد رمزيته وسلامة بنيانه.

وفي ظل هذا التصعيد النوعي، توالت التصريحات والمواقف الصادرة عن جهات فلسطينية وعربية وإسلامية رسمية ، عبّرت جميعها عن بالغ القلق والشجب والاستنكار، وشديد الإدانة للانتهاكات الإسرائيلية المتكررة، مطالِبة بوقف الاعتداءات، واحترام الوضع التاريخي والقانوني القائم في المسجد الأقصى.

غير أنّ قراءة تحليلية متأنية في مضمون هذه المواقف تكشف عن خللٍ عميق؛ إذ تتسم بالتكرار الخطابي والنمطية اللغوية، والقصور في تحديد طبيعة المخاطر، وتفتقر إلى أدوات الضغط السياسي والدبلوماسي الناجع القادر على ترجمة القلق والاستنكار إلى أفعال ملموسة تُحدث فرقًا في ميزان القوة، أو تفرض كلفةً على الاحتلال جرّاء ممارساته العدوانية.

لقد أثبتت التجربة الميدانية والوقائع المتكررة أن الاحتلال لا يُقيم وزنًا لبيانات الشجب ولا يأبه لعبارات الاستنكار، ما دامت غير مقرونة بخطوات عملية، أو قرارات رادعة، أو تحركات ذات أثر فعلي. وفي ظل غياب الإرادة السياسية، وانكفاء الحضور العربي والإسلامي الفاعل، وتواطؤ بعض القوى الدولية أو صمتها، يبقى الأقصى وحده في ميدان المواجهة، محاطًا ببيانات تُكرَّر كل عام، من دون أن تَحول دون استمرار العدوان أو التمدد التهويدي.

من هنا، تنطلق هذه الورقة لتُقدّم قراءة تحليلية ناقدة في طبيعة التصريحات والمواقف الصادرة منذ مطلع عام 2025، عبر انتقاء نموذج أو نموذجين فقط عن كل جهة فلسطينية، وعربية وإسلامية، نظرًا لتشابه مضامينها وذلك بهدف قياس مدى قدرتها على التأثير في مجريات الأحداث، أو كبح جماح الانتهاكات.

وتسعى هذه الورقة إلى مساءلة جدوى هذا النمط الخطابي في ظل استمرار التصعيد، وتخلص في ختامها إلى عدد من التوصيات التي قد تفتح أفقًا نحو مواقف أكثر فاعلية وجرأة في الدفاع عن المسجد الأقصى المبارك.

أولًا: السلطة الفلسطينية ومنظمة التحرير الفلسطينية

اتسمت التصريحات الرسمية الصادرة عن السلطة الفلسطينية ومنظمة التحرير الفلسطينية حيال الاعتداءات المتصاعدة على المسجد الأقصى المبارك، بطابع الشجب والاستنكار التقليدي، الذي لا يتجاوز حدود الإدانة اللفظية. وغلب على هذه التصريحات الطابع الدعائي التحفيزي، الذي يعيد التذكير بمكانة المسجد الأقصى في قلوب الفلسطينيين والمسلمين، من دون أن يترافق ذلك مع طرح خطة واضحة ميدانية قادرة على ردع العدوان أو مواجهته.

وتجلّى هذا النمط الخطابي في الكلمة التي ألقاها الرئيس محمود عباس خلال افتتاح أعمال الدورة الـ32 للمجلس المركزي الفلسطيني، في قاعة أحمد الشقيري بمقر الرئاسة برام الله بتاريخ 2025/4/23؛ إذ اكتفى بالإشارة إلى أهمية الأقصى في العقيدة الإسلامية، من دون الغوص في تفاصيل الانتهاكات الجارية، أو تقديم خطوات ملموسة للتصدي لها. وقال في كلمته: "تحاول دولة الاحتلال فرض سياسة الأمر الواقع على شعبنا، عبر الحصار المحكم على المدينة، وتدمير بيوت الفلسطينيين ومنشآتهم، ومنع وصول المصلين إلى الأماكن المقدسة، ومحاربة الوجود الفلسطيني والهوية الفلسطينية بكل وسائل العدوان والإرهاب، بما في ذلك محاولات

تغيير الوضع التاريخي والقانوني في الأماكن المقدسة؛ الإسلامية والمسيحية، وبالذات في المسجد الأقصى المبارك، الذي هو جزء لا يتجزأ من عقيدتنا الدينية، وهويتنا الوطنية، ووجودنا الممتد لآلاف السنين"[1].



كلمة الرئيس محمود عباس خلال افتتاح أعمال الدورة الـ32 للمجلس المركزي الفلسطيني

وأحال الرئيس مسؤولية وقف هذه الانتهاكات إلى المجتمع الدولي، مشيرًا إلى أن ما تقوم به سلطات الاحتلال يُعد "خرقًا للقانون الدولي والشرعية الدولية"[2]، من دون أن يقرن ذلك بأي خطوات تصعيدية على المستوى السياسي أو الشعبي.

واتخذت وزارة الخارجية والمغتربين الفلسطينية منحى مشابهًا، إذ اكتفت بإصدار بيانات تحذيرية، تندد بممارسات جماعات "المعبد" التي صعّدت من تحريضها على إحراق المسجد الأقصى وهدمه، عبر نشر صور ومقاطع مرئية على منصات التواصل. ونشرت الوزارة على موقعها الرسمي منشورًا وصفت فيه هذه الأفعال بأنها "تحريض ممنهج لتصعيد استهداف المقدسات المسيحية والإسلامية في القدس المحتلة"، من

---

[1] وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية وفا، خطابات الرئيس محمود عباس "أبو مازن" 2025، https://tinyurl.com/2tcmntzp

[2] المرجع نفسه.

دون أن تتبع ذلك بخطوات عملية على الأرض، أو تحرك جماهيري ضاغط، أو حتى دعوة إلى تفعيل أدوات الضغط السياسي والدبلوماسي المتاحة[1].

اقتصرت التصريحات الرسمية الفلسطينية على توصيف الاعتداءات التي يتعرض لها المسجد وركّز خطابها على ترسيخ قضية المسجد الأقصى في الوجدان العربي والإسلامي، مع تأكيد قدسية المكان وأهميته الدينية والتاريخية، غير أنها لم تُرفق ذلك بخطوات عملية فعلية وحاسمة لمواجهة الاعتداءات المتكررة، وحماية المسجد من المخاطر المحدقة به.

ثانيًا: على المستوى العربي والإسلامي

- **جامعة الدّول العربية**

جاء موقف جامعة الدول العربية في سياق البيان الختامي لمؤتمر المشرفين على شؤون الفلسطينيين 2–2025/6/5 وعبرت فيه عن إدانة الاقتحامات المتكررة للمسجد الأقصى، ولا سيما تلك التي رافقتها طقوس توراتية واستفزازات. وركزت الجامعة على التحذير من سياسة تهويد ممنهجة ومحاولات لتقسيم المسجد زمانيًا ومكانيًا، لكن خطابها بقي في إطار المواقف اللفظية المعهودة، من دون أن يترافق مع آلية تحرك دبلوماسي موحدة أو إجراءات سياسية ضد الاحتلال الإسرائيلي[2].

---

[1] الشرق الأوسط، 2025/4/19. https://tinyurl.com/5dpt5yhb

[2] وكالة الأناضول، 2025/6/5. https://tinyurl.com/2vxh2fbv



مؤتمر المشرفين على شؤون الفلسطينيين

– منظّمة التّعاون الإسلامي

عبّرت منظمة التعاون الإسلامي عن إدانتها الشديدة لاقتحام وزير الأمن القومي الإسرائيلي المتطرف إيتمار بن غفير ساحات المسجد الأقصى، في ذكرى "عيد الفصح العبري". ووصفت المنظمة هذه الخطوة بأنها "تعدٍ صارخ على الوضع التاريخي والقانوني للمسجد"، مستغربة صمت سلطات الاحتلال وغضّ طرفها عن تلك الانتهاكات. وأكدت الأمانة العامة للمنظمة أن ما يجري هو جزء من سياسة تهويد ممنهجة، تستهدف هوية المسجد الأقصى ومكانته في الوجدان الإسلامي، مطالبة المجتمع الدولي بتحمّل مسؤولياته ووقف هذه الانتهاكات الجسيمة، وضمان صون الوضع القائم في المقدسات الإسلامية والمسيحية في القدس المحتلة[1].

---

[1] الراية، 2025/8/3. https://tinyurl.com/yrh2vymz

- **نماذج من مواقف الدول العربية والإسلامية**

جاءت مواقف الدول الإسلامية من الاعتداءات على المسجد الأقصى، في إطار التصريحات الرسمية التنديدية، التي أدانت اقتحامات المستوطنين وأداءهم الطقوس الدينية في باحات المسجد، خصوصًا في ذكرى "عيد الفصح العبري".

- **تركيا**

وصف بيان لوزارة خارجية تركيا الاقتحامات بأنها "استفزازات ممنهجة"، وعدَّتها تهديدًا لحل الدولتين، ومساسًا بأسس السلام. وجاء في البيان: "نُدين بأشد العبارات اقتحام بعض الوزراء الإسرائيليين المسجد الأقصى، بمشاركة مجموعات من المستوطنين وبحماية الشرطة الإسرائيلية"، مجددة دعوتها إلى وقف فوري لإطلاق النار وإحلال سلام عادل وشامل[1].

- **السعودية**

قالت وزارة الخارجية السعودية في بيان لها إن "الممارسات الإسرائيلية الاستفزازية بحق المسجد الأقصى تُقوّض فرص السلام، وتؤجج الصراع في المنطقة"، مطالبة المجتمع الدولي بتحمل مسؤولياته ووقف هذه الممارسات التي تنتهك الأعراف والقوانين الدولية[2].

- **الأردن**

أكدت وزارة الخارجية الأردنية أن "لا سيادة لإسرائيل على المسجد الأقصى"، وأدانت بشدة اقتحام "بن غفير" الأقصى بحماية الشرطة، ورأت أن تسهيل تلك الاقتحامات يمثل "انتهاكًا صارخًا للوضع

---

[1] العربي الجديد، 2025/8/3. https://tinyurl.com/2y6dyd6b

[2] المرجع نفسه.

القائم، ومحاولة لتقسيم المسجد زمانيًا ومكانيًا"، محذّرة من عواقب استمرار هذا النهج العدواني على المقدسات الإسلامية والمسيحية في القدس[1].

أما دائرة الأوقاف الإسلامية في القدس التابعة للأردن:

فقد اقتصرت ردود أفعالها على بيانات الشجب والإدانة، من دون الانتقال إلى مستوى الفعل الميداني أو الخطاب التحشيدي. ففي تصريح صادر عنها بتاريخ 2025/5/26، عقب اقتحامات المستوطنين المسجد الأقصى في ذكرى "احتلال القدس"، وصفت الدائرة ما يجري بأنه "انتهاك خطير واعتداء واضح على المقدسات الإسلامية"، مشيرة إلى "تصاعد مقلق في وتيرة هذه الانتهاكات بشكل متدحرج". ووصفت ما تقوم به سلطات الاحتلال بأنه "عمل مدان ومستنكر"، داعية المؤسسات الدولية القانونية والحقوقية، وخاصة المعنية بحماية التراث، إلى تحمّل مسؤولياتها، محذّرة من أن استمرار الاعتداءات قد يفضي إلى "حرب دينية تهدد المنطقة بأسرها"[2].

- **مصر**

أعربت "جمهورية مصر العربية عن بالغ إدانتها لاقتحام وزير الأمن القومي الإسرائيلي إيتمار بن غفير وعدد كبير من المستوطنين المتطرفين للمسجد الأقصى المبارك في استمرار للممارسات التصعيدية الإسرائيلية". جاء ذلك في بيان صادر عن وزارة الخارجية المصرية بتاريخ 2025/5/27 أعادت فيه "التحذير من تداعيات تلك التصرفات الاستفزازية التي تمس معتقدات ومشاعر مئات الملايين من المسلمين حول العالم، محذرة من المغبة الشديدة لتلك التصرفات المتهورة وعواقبها على أمن واستقرار المنطقة". وأكد البيان "ضرورة تصدي المجتمع الدولي للانتهاكات الإسرائيلية الجسيمة،

[1] المرجع نفسه.

[2] اتحاد وكالات أنباء دول منظمة التعاون الإسلامي، 2025/5/26. https://tinyurl.com/ywtxe4bx

ودعم الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، وعلى رأسها حقه في اقامة دولته المستقلة على خطوط 4 يونيو 1967، وعاصمتها القدس الشرقية"[1].

خاتمة

تتذرّع معظم الدول العربية – لا سـيما المحيطة بفلسـطين جغرافيًا –، في مواقفها تجاه الاعتداءات على المسجد الأقصى، بـ"الحفاظ على السلام والاستقرار في المنطقة"، مكتفية ببيانات الشجب والاستنكار التي لا تتجاوز حدود اللغة الدبلوماسـية التقليدية العاجزة. ورغم تصـاعد الانتهاكات الإسـرائيلية التي تمسّ أحد أهم الرموز الدينية والحضـارية للأمة الإسـلامية، فإن هذه الدول تلتزم الصـمت العملي، مفضّـلة التهدئة اللفظية على المواجهة الفعلية.

غير أنّ هذا "السـلام" الذي يُرفع شـعارًا، يبدو في حقيقته سـلامًا هشًّـا تغضّ فيه الأنظمة الطرف عن جرائم الاحتلال، متجاهلة أن ترك الحبل على الغارب في القدس سيؤدي، عاجلًا أو آجلًا، إلى توسّـع دائرة العدوان لتشمل ساحات أخرى في المنطقة. فالمشروع الاستيطاني الإسرائيلي لا يتوقف عند حدود الأقصـى والقدس، بل يمتد ضمن رؤية توسعية تستهدف الجغرافيا والديموغرافيا والسيادة المحيطة بفلسطين. إن الإبقاء على هذه المعادلة المختلّة، لا يمنح المنطقة أمانًا حقيقيًا، بل يؤسـس لانفجار أكبر، يكون فيه الصـمت شـريكًا في الجريمة.يغيب عن المواقف العربية والإسلامية تجاه المسجد الأقصـى رؤية استراتيجية واضحة أو خطة عمل ممنهجة تتصدى للعدوان المستمر، وتواجه مشروع التهويد المتسارع الذي يستهدف الهوية الإسلامية للمكان. وعلى الرغم من تعدد الهيئات والمؤسـسـات المعنية، فإن المشـهد يكشـف عن تفكك واضـح وتراشـق في المسـؤوليات، إذ يكتفي كل طرف بإصـدار بيانات إدانة دون التنسـيق مع الأطراف الأخرى، أو المبادرة إلى خطوات ميدانية مشتركة.

[1] رئاسة مجلس الوزراء المصري (فيسبوك)، 2025/5/27. https://tinyurl.com/mw7a3367

إن غياب هذا التصور الجماعي الشامل، سواء على مستوى السياسات أو الخطاب أو الضغط الدبلوماسي، حوّل المواقف إلى ردود فعل لا ترتقي إلى مستوى التحديات التي يفرضها التصعيد الإسرائيلي، ولا تلبّي تطلعات الشعوب الإسلامية والعربية في حماية المسجد الأقصى من التهويد والانتهاك.

وما يزيد من ضعف هذه المواقف، هو فقدان آلية تنفيذية ملزمة، أو أطر متابعة رسمية وجماهيرية، قادرة على تحويل الخطاب إلى أفعال، والإدانة إلى تحرّك فعلي. لذا، تظل كل التصريحات مجرد تسجيل مواقف، دون أن تُحدث فرقًا في مجريات الأحداث أو في ميزان القوى على الأرض.